انه لا يفيد الحصر لما مر تلبسه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند
والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن
اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من
المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها يختص
بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه والمسند وككون
المفرد فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير
المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة
الى ان جميعها لا تجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في
المضاف اليه فليس بشيء لان رفع الجميع مما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يستدعي
جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ
يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع

احوال

احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات
الفعل تجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى
تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب
واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات
على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان
الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل
مع كل منهما تعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان
فان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه
عليه ومن هذا اعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذفه
وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها
مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه
وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه الفعل
افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان تعلم ممن وقع وعلى
من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل الكلام
حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ

الدالة

الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك
المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني
الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عمومه في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوصه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا
عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول لان المقدر بواسطة الدليل كالمذكور في ان السامع يتوهم
منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيختص
غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما
تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير
الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة
اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم
او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل
حال كونه متعلقا بالمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني
كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عمومه في افراده ولا الخصوص ومن غير
اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن
لا يوجد له ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما حاله
ذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا
استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع
تحقق الحقيقة فيهما ترجيح احد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول
انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو
فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطا ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق
المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قول صاحب المفتاح بالطريق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)